

قوله

ايضا واعتمده المذكورون قبله واذا طلق الحرة نظيفة
 او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج اخر
 ثم عادت الى الاول عادت بثلاثة تطليقات وهم
 الزوج الثاني ما دون الثالث قال ابو المعالي وهو قول
 المشافعي والصحيح قولنا ومشي عليه الائمة المذكورون
اولا كتاب الالا قوله
 او عتق قال في الهداية وصورة الحلف بالعتق ان يعلق
 بقربا لها عتق عبده وفيه خلاف ابو يوسف اعني انه قال
 لا يثبت الالبان اذا حلف بعتق عبده المعين ومشي علي
 قولها الائمة حتى ان غالبهم لا يحكي الخلاف **قوله** موادا
 قال لامرته انت علي حرام سئل عن تيبته فان قال اردت
 الكذب فهو كما قال هذا ظاهر الرواية ومشي عليه الحلو في
 وقال السرخسي لا يصدق في القضا حتى قال في البيضاوي
 في قول القديري فهو كما قال المرشد فيما بينه وبين الله
 اما في القضا لا يصدق على ذلك ويكون عينا وقال البيضاوي
 اراد برعي القديري فيما بينه وبين الله تعالى اما في القضا
 فلا يصدق في نقل العين وفي شرح الهداية وهذا هو الصواب

علي ما عليه العمل والفتوي **قوله** وان قال اردت
 الظهار فهو ظهارا لا سيما في عدل حنيفة وابي حنيفة
 وقال محمد ليس بظهار والصحيح قولهما واعتمده المحققين
 والنسفي وغيرهما **قوله** وان قال اردت التحريم اولى
 ارد شيئا فهو عين بصيرتها موليا وقال في الهداية
 ومن المشايخ من يصر لفظ التحريم الى الطلاق من غير
 تيبته بحكم العرف قال الامام برهان الائمة المحمدي
 وبه نفتي وقال نجمة الائمة في شرحه لهذا الكتاب قال
 اصحابنا المتأخرون الحلال على حرام او انت حرام
 وحلال الله على حرام وكل حل على حرام طلاق باين
 ولا يفتقر الى النية بالعرف حتى قالوا في قول محمد كل حل
 على حرام ان نوي نهيما فهو بمنى ولا تدخل امرته الا
 بالنية فان لم ينوها فهو على المأكل والمشروب قال
 مشايخ بلخ ان محمدا جاب على عرف ديارهم ما في عرف
 بلادنا يريدون تحريم المنكحة فعمل عليه انتهى وقال في
 مختارات النوازل وقد قال المتأخرون يقع به الطلاق
 من غير نية لغلبة الاستعمال بالعرف وعليه الفتوي

على ما عليه